قضايا سياسية

اسم المقال: "مستقبل دور الأمم المتحدة في الحرب والأزمة الليبية"
اسم الكاتب: هناء رشيد محيسن، أ.م.د. نسرين رياض شنشول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1504
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 01:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"مستقبل دور الأمم المتحدة في الحرب والأزمة الليبية"

"The future role of the United Nations in the War and Libyan crisis"

الباحثة : هناء رشيد محيسن** أ.م.د. نسرين رياض شنشول *

الملخص :

تعد الحرب والأزمة الليبية من أعقد الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011 ، ولأن الأمم المتحدة هي المنظمة المعنية بحفظ السلم والأمن الدولي ، فقد مارست دوراً بارزاً في الأزمة الليبية منذ نشوء الأزمة ولا تزال تمارس دورها في ليبيا ، لذلك يهدف البحث إلى دراسة دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية متمثلاً بأرسال المبعوثين الدوليين وإصدار القرارات اللازمة لحل الأزمة ، مع التنويه للتحديات التي واجهتها الأمم المتحدة والتي أعاقت دورها ، فضلاً عن رسم مشاهد مستقبلية توضح مستقبل دور الأمم المتحدة في ليبيا .

الكلمات المفتاحية : الأمم المتحدة ، ليبيا ، الأزمة الليبية

Abstract :

The Libyan crisis is one of the most complex crises in the Arab region after 2011، and because the United Nations is the organization concerned with maintaining international peace and security، it has played a prominent role in the Libyan crisis since the emergence of the crisis and is still exercising its role in Libya، so the research aims to study the role of the United Nations In the Libyan crisis، represented by sending international envoys and issuing the necessary decisions to resolve the crisis، noting the challenges faced by the United Nations that impeded its role، as well as drawing future scenes that clarify the future of the role of the United Nations in Libya.

Key words: the United Nations، Libya، the Libyan crisis

* بحث مستل
** باحثة في الشؤون السياسية
* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين

المقدمة:

مرت ليبيا بأزمات عدة ، وشهدت محاولات كثيرة للتسوية السياسية منذ اندلاع " ثورة 17 شباط " حيث تبنت الأمم المتحدة مساراً لبناء الدولة في ليبيا عبر دعم العملية السياسية وتوفير الحماية للمدنيين والنظام الجديد، فمن غدامس الليبية إلى توقيع اتفاق الصخيرات بالمغرب في 7 كانون الأول 2015، مروراً بالعاصمة التونسية ووصولا إلى محطة جنيف السويسرية ، وباريس وروما ، هي الأبرز في تاريخ هذا الصراع على السلطة ، ورغم اضطلاع البعثة الأممية بالسعي لحل هذه الأزمة عبر الدفع بستة مبعوثين بداية من وزير الخارجية الأردني الأسبق عبد الإله الخطيب، وانتهاءً بتعيين الدبلوماسي السلوفاكي "يان كوبيش" مروراً بالاكاديمي اللبناني غسان سلامة ، توقفت الأزمة طويلاً عند "اتفاق الصخيرات" ومنذ ذلك ساد ليبيا انقسام سياسي حاد، لم يخل من اشتباكات وحروب وتصاعد لغة الكراهية.

اقتصرت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي منذ سقوط معمر القذافي عام2011، على الجانب السياسي ، دون رعاية خطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية واستيعاب مختلف الفصائل التي شاركت في قتال (جيش القذافي) ولم تتنبه الجهود الأممية إلى أهمية الدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية قادرة على ضبط الأمن وفوضى السلاح ، وتولى مسألة مكافحة انتشار التنظيمات المتطرفة ، الأمر الذي افسح المجال لتشكيلات عسكرية محددة لاستغلال هذا الفراغ واستخدام السلاح لفرض رؤيتها على باقي الأطراف تحت ذريعة ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب .

أهميـة الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في أن منظمة الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية تسعى الى حفظ السلم والأمن الدولي ، وحماية المدنيين من العنف والظلم والانتهاكات بحقوق الانسان ، كما تنبع اهمية الدراسة من تناولها لدور منظمة الامم المتحدة في الأزمات في ليبيا، التي مازالت تعمل على ايجاد تسوية سلمية ، واهمية للازمة الليبية وما يتخللها من تطورات وتعقيدات وتضارب بالمصالح بين القوى الكبرى واهمية دور الامم المتحدة في الازمة الليبية لكونها تمارس دوراً في ظل تغيرات البيئة الدولية .

إشكالية الدراسة : تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساس هو : "هل منظمة الأمم المتحدة أثبتت دورها في حل الحرب والأزمة الليبية في ظل التحديات والضغوطات الإقليمية والدولية)، وعليه هناك عدة تساؤلات فرعية هي:

1. كيف كان دور الأمم المتحدة في ما شهدته ليبيا من حرب بعد عام 2011، هل كان لها دور فاعل ام غير فاعل بالرغم من تدخلات القوى الكبرى ؟

2. ما هي الوسائل والإجراءات الأمنية والسياسية التي أتبعتها الأمم المتحدة في سير عملها لمواجهة التحديات التي تواجهها فيها ؟

فرضية الدراسة : بناء على المشكلة البحثية والاسئلة المتفرعة منها يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي : نجاح الامم المتحدة في ايجاد حل سلمي للصراع في ليبيا مرهون بتوافق الاطراف الداخلية ومصالح القوى الاقليمية والدولية ، هل المنظمة اثبتت دورها في حل الحرب والازمة الليبية في ظل التحديات والضغوطات الاقليمية والدولية .

مناهج الدراسة : من أجل إثبات فرضية الدراسة ، ودراسة جميع المعطيات الخاصة بدور الأمم المتحدة في تسوية أزمات العربية "ليبيا نموذجاً" ، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، كما تم توظيف المنهج الاستشرافي المستقبلي من أجل استشراف مستقبل دور الأمم المتحدة في ليبيا . ولدراسة موضوع " البحث قسمنا الدراسة على ثلاثة محاور وكما يأتي :

أولاً: دور المبعوثين في الأزمة الليبية

توافد على ليبيا منذ بداية الأزمة حتى بدايات العام 2021 سبعة مبعوثين أمميين ، في محاولات متتالية لإيجاد سبيل يخرج البلاد من حالة الاقتتال والانقسام إلى تسوية عادلة تسهم في إعادة الاستقرار إلى البلد الغني بالنفط ، وتعيد ترتيب الأمور فيه :

المرحلة الأولى : عبد الاله الخطيب تم تعين أول مبعوث خاص للأمم المتحدة في ليبيا بتاريخ 6 نيسان/ أبريل عام 2011 وهو "**عبد الاله الخطيب**" وزير الخارجية الأردن سابقاً ، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ، أول عمل قام به هو أجراء محادثات في طرابلس لمناقشة الوضع الإنساني والسياسي في ليبيا وسط ارتفاع عدد الوفيات جراء القتال بين قوات (معمر القذافي) والمعارضين المطالبين بتنحيه ، وازدياد عدد المهاجرين إلى مصر وتونس ، أوضح الخطيب ضرورة وقف العنف ، إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين ، معاقبة المسؤولين عن العنف، ، إيجاد حل سلمي والحفاظ على وحدة الشعب الليبي وسلامة أراضيه [1].

(1) وصول مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا بداية الأسبوع لمناقشة الوضع الإنساني والسياسي , أخبار الأمم المتحدة , 11 اذار 2011 ، متاح على الرابط : https://news.un.org/ar/story/2011/03/138802 ، تاريخ الزيارة : 8 فبراير 2021 .

ركز الخطيب على تنسيق المبادرات المتعددة بشأن ليبيا من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الفردية ، فقد كان تحقيق الاتساق بين الرسائل التي يرسلها المجتمع الدولي إلى كل من الحكومة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي المعارض يمثل تحدياً خاصاً ، مع ذلك في الاجتماع الرابع لمجموعة الاتصال الدولية في إسطنبول المعقود في 15 2011، اتفق المشاركون على دور الوساطة الرئيس للأمم المتحدة في حل الأزمة في ليبيا ، وظل المبعوث الخاص يعمل في ظل ظروف صعبة ولايزال طرفا النزاع منقسمين حول كيفية بدء مفاوضات السلام ، وانخرط الخطيب في مناقشات مع الطرفين لإيجاد اطار عام للمفاوضات ، أذ أكد المجلس الوطني الانتقالي على وقف اطلاق النار وخلع نظام (القذافي) من السلطة كشرط مسبق قبل الدخول في مفاوضات ، كما اجرى المبعوث الخاص مشاورات وثيقة مع الاتحاد الأفريقي وشركاء إقليميين آخرين لضمان استجابة دولية اكثر تنسيقاً لإنهاء القتال في ليبيا[1].

المرحلة الثانية : أيان مارتن وفي 20 أيلول 2011 تم تعين الدبلوماسي البريطاني "أيان مارتن" رئيساً للبعثة الأممية في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ، وأكد أن السلطات الليبية تعمل على الاستجابة لاحتياجات الشعب الفورية ، بالرغم من الحكومات تواجه تحديات في تلبية التطلعات الشعبية وبناء مؤسسات المركزية ، كما تواصل البعثة مراقبة أوضاع المعتقلين وظروف اعتقالهم والضغط على السلطات لجمع كل مراكز الاعتقال في اطار قانوني واحد ، كما أن قرار لجنة العقوبات برفع البنك المركزي والمصرف الليبي الخارجي من لائحة الحظر قد لقى ترحيباً من الحكومة الليبية [2].

المرحلة الثالثة : طارق متري في أب 2012 أوكلت الأمم المتحدة مهمة رئاسة البعثة الأممية لدى ليبيا إلى الدكتور "**طارق متري**" (السياسي والاكاديمي ووزير الأعلام اللبناني الأسبق)، واجرى متري مباحثات مكثفة مع جميع الأطراف في البلاد ، ودعا إلى الحوار بينهم [3].

في أيلول 2013 صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (حول رصد بعثة الأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية) وذلك في الشؤون السياسية والأمنية وحقوق الأنسان ، لكن تزايد حدة الاستقطاب

(1) Alischa Kugel And Others , Review Of Political Missions 2011 , The Center On International Cooperation's (Cic) , New York , 2011 , P.137 .

(2) مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا يؤكد أن السلطات الليبية تعمل على الاستجابة للتطلعات الكبيرة للشعب , أخبار الأمم المتحدة , 22 كانون الأول 2011، متاح على الرابط : https://news.un.org/ar/story/2011/12/152122

(3) المبعوثون الأمميون إلى ليبيا ستة ... أخرهم سلامة , صحيفة الشرق الأوسط , العدد 14858 ، 3 أغسطس 2019.

السياسي أدى إلى خفض فاعلية المؤسسات وتباعد المواقف السياسية بشأن مستقبل ليبيا ، فضلا عن تضارب مصالح القوى السياسية والإقليمية الذي شكل عقبة أمام نضج المؤسسات الانتقالية ، فوجود فواعل خارجية يوجب على الأمم المتحدة الكشف عنها أو التصدي لها وفق اختصاصات القرار (2095)[1].

بعد إنجاز انتخابات المؤتمر الوطني وتشكيل الحكومة أشارت تقارير المبعوث الخاص "طارق متري" لحدوث تقدم في انتخابات الهيئة التأسيسية والمفوضية العليا للانتخابات ، عبر توسيع المشاركة في صياغة الدستور ، كما تناولت تقارير الأمم المتحدة سياسات الأمن وتسوية مشكلات النازحين وأنهاء حالة الصراع الاجتماعي وقد بادر طارق متري في 13 حزيران 2014 أداء بعثة دعم كان خطابها السياسي موجهاً للمجتمع الليبي ولم يقتصر فقط على المؤسسات الرسمية ، أذ وضعت مبادئ لإدارة الأزمة السياسية تقوم على أن العمل السياسي لا يستقيم مع العنف ، في اطار الالتزام بالحوار من اجل ضمان التعايش السلمي كمدخل لتحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات [2]،نتيجة للخسائر في الأرواح التي قدمها الشعب الليبي ، وظهور بوادر لاتجاهات سياسية شتى منها "الإخوان المسلمون" في ليبيا ، ووجود السلاح بيد عدة فصائل المعارضة ، قدم المبعوث الخاص الأمم المتحدة " طارق متري " (مسودة اتفاق) تتضمن مبادئ وحواراً شاملاً لجميع الأطراف السياسية الليبية وفق رؤية وطنية ، واهم ما جاء في مسودة الاتفاق (التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية وسيادتها واستقلالها وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي) ، كما تضمنت الوثيقة الالتزام بموعد الانتخابات في يوم 25 حزيران 2014، ورفض العنف واستخدام القوة لمكاسب سياسية ، والتأكيد على حصر السلاح بيد الدولة ، لكن تعرضت الدعوة إلى تحفظات من قبل حكومة عبد الله الثني في بيان لها ، لعدم تقديم الدعوة أليها من قبل السيد متري مباشرة ، كذلك عورضت من قبل حركة "9 نوفمبر" وحركة إنصاف ، كما انتقدها العوامي النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام والمؤيد لحفتر، ومحمود جبريل رئيس حزب تحالف القوى الوطنية الذي شكك في مصداقية الدعوة ، مشيراً إلى عدم حياد الأمم المتحدة في ليبيا [3].

(1) حميد الخطيب , دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية . حروب العراق نموذجاً ، دراسات فكرية (إصدارات جامعة الكوفة) , بيروت , دار التنوير للطباعة والنشر , 2016, ص208.

(2) خيري عمر، دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب ، مجلة المجتمع ، الكويت ، 2014 ، ص1.

(3) حميد الخطيب , الحروب الباردة في ظل الأمم المتحدة , دار الرافدين , بيروت ,2017 , ص ص 130 – 132 .

المرحلة الرابعة : برناردينو ليون سعت منظمة الأمم المتحدة إلى احتواء الأزمة الليبية من خلال أرسال مبعوثها " برناردينو ليون " مندوباً عنها، الذي تسلم مهمته الأممية في أب 2014، وكانت المدة التي تولى فيها عمله ،هي الأصعب بين كل المبعوثين ، أذ وصل الاقتتال وتسلط الميليشيات المسلحة إلى ذروته ،وبعد إصدار مجلس الأمن القرار رقم (2174) تمكن (برنارد ليون) من جمع الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات ، متبنياً نهجاً جزئياً لتفكيك تعقيدات قضايا النزاع الليبي متعدد الأبعاد، والبدء بحوارات عدة[1]، منها تنظيم جولة حوار غدامس الثاني في 9 كانون الثاني 2014 بين الأطراف السياسية والعسكرية من مناطق شرقي ليبيا وغربها ، من اجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية ، ألا انه اتهم بانحيازه لفريق حفتر ، وفشل في إقناعهم في الجلوس على طاولة الحوار [2]، وفي بيان صادر عن البرلمان بخصوص جولة حوار غدامس 2014، أكد دعمه للجهود والمبادرات الرامية لإنهاء الصراع وضرورة حل الميليشيات المسلحة غير الشرعية ، وانه لا يمكن اعتبارها طرفاً في الحوار [3].

المرحلة الخامسة : مارتن كوبلر وصل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الجديد إلى ليبيا ، مارتن كوبلر في 21تشرين الثاني 2015 إلى مدينة طبرق شرقي البلاد للقاء مجلس النواب (البرلمان)، وركز في اجتماعاته على موضوع الحوار الوطني وحكومة الوفاق ، أكد على أن الأمم المتحدة تحترم سيادة ليبيا والخريطة المقبلة تشمل ثلاث مؤسسات شرعية هي (مجلس النواب ، مجلس الدولة ، وحكومة الوفاق الوطني) ، ومن غير الطبيعي أن تكون البعثة الأممية لدى ليبيا خارج العاصمة طرابلس [4]. في 28كانون الثاني 2015 أكد الأمين العام للأمم المتحدة " بان كي مون" انه ليس هناك موعد محدد لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا ، وإشارة إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتشكيل حكومة ائتلافية في ليبيا ، لايزال المبعوث الألماني مارتن كوبلر يعمل في هذا الاتجاه ، وطالب بان كي مون بلدان المنطقة أن تؤثر في الليبيين لكي يتوصلوا إلى اتفاق بشأن قيام حكومة ائتلافية في البلاد [5].

---

(1) ناصر كاظم خلف , التغيير السياسي واثره على الاستقرار في الدول العربية بعد عام 2011 تونس وليبيا : دراسة مقارنه, أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ، بغداد , 2020, ص 176.

(2) طارق متري , شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا "طارق متري " , مجلة سياسات عربية , العدد 13, المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات , الدوحة , 2015, ص 174.

(3) ناصر كاظم خلف , مصدر سبق ذكره ، ص 176

(4) اهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي , سياسات عربية , العدد 18 ، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات , الدوحة , 2016 ، ص ص164 -165.

(5) المصدر نفسه , ص 166 .

لأن تسوية الصراع الليبي لا يمكن أن تتم من خلال عملية عسكرية ، وإنما عبر عملية سياسية تفاوضية بين الأطراف الليبية ، لذلك عمل مبعوث الأمم المتحدة لدى ليبيا "مارتن كوبلر" على حث اطراف الصراع على المضي قدماً في المسار التفاوضي ونجح في ذلك ، أذ عقد اجتماعاً في مدينة الصخيرات المغربية ضم ممثلي حكومة طبرق وممثلي حكومة الإنقاذ الوطني ، وتم توقيع اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة ، وحضور وفدي مجلس النواب والمؤتمر الوطني، ورئيس الحكومة المقترح آنذاك فائز السراج ، واتفق على أن يكون حكومة الوفاق هي الحكومة الوحيدة المعترف بها دولياً ، وان يستمر عملها لمدة عام واحد [1]،

صدر عن مجلس الأمن (البيان الرئاسي) الذي أكد فيه رئيس المجلس الياباني "كورو بيسشو" ، تأكيد الأعضاء الخمسة عشر بالمجلس على استمرار الاتفاق السياسي (اتفاق الصخيرات) ،خلال الفترة الانتقالية في ليبيا ورفض التواريخ غير الصحيحة المحددة لانتهائه والهادفة إلى تضييق العملية السياسية التي تشرف عليها الأمم المتحدة ، وحث جميع الليبيين على مضاعفة جهودهم للعمل معا والمساهمة في العملية السياسية الشاملة ، أكد البيان الرئاسي على أهمية توحيد وتقوية القوات المسلحة الليبية تحت مسئولية مدنية ، كما دعا المجلس حكومة الوفاق الوطني إلى بسط سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية والعسكرية وممارسة دور وحيد وفعال وفق القانون الليبي ، وكذلك أكد البيان على انه لا يمكن حل الأزمة عسكرياً ودعا جميع الليبيين لاحترام وقف اطلاق النار وفق (الإعلان المشترك الصادر بتاريخ 25 يوليو)، واصدر الجنرال (خليفة حفتر) تصريحات من بعد البيان بساعات لإيقاف الاتفاق السياسي واعتبره حفتر مساساً مباشراً برؤيته لتسوية الأزمة الليبية [2].

المرحلة السادسة : غسان سلامة قدمت الأمم المتحدة بعد مرور عامين على اتفاق الصخيرات في (17 ديسمبر 2015) ، خريطة طريق أممية لتسوية الأزمة الليبية ، من خلال تعيين مبعوث أممي جديد في ليبيا وهو "**غسان سلامة**" في يونيو 2017، وهو سادس مبعوث أممي لليبيا بعد فشل المبعوثين السابقين في تحقيق تقدم ملموس لحل الأزمة الليبية ، وخلال تولي منصبه قام بدور بارز لحل الأزمة الليبية ، أذ قام بزيارات متعددة لشرق وغرب ليبيا ، وعقد عشرات الاجتماعات مع طرفي الأزمة والقيادات

(1) ايمن شبانة , الصراع الليبي ... عوامل التصعيد ومآلات التسوية , مصدر سبق ذكره , ص 75.

(2) محمد عبد الكريم, ليبيا ما بعد القذافي "أزمة القوي الإسلامية وخيارات العنف"، دار العربي للنشر، القاهرة ، 2019، ص95.

السياسية بالدول العربية والأوربية المعنية بحل الأزمة [1]، وبعد أربعة اشهر من تسلمه مهام منصبه في سبتمبر 2017، طرح سلامة خطة الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، تضمنت ثلاث مراحل : [2].

الأولى تبدأ بتعديل اتفاق الصخيرات لعام 2015.

الثانية ، تتضمن عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة لدمج المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية ، على أن يعقد في فبراير 2018.

الثالثة تخصص لتنظيم استفتاء على الدستور ، وأجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ، وفي موعد أقصاه ايلول 2018 ، ألا أن هذه الخطة تعثرت ولم ينفذ اي بند من بنودها

عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في يناير 2020 اجتماعاً في تونس شارك فيه 19 خبيراً اقتصادياً ليبياً يمثلون المؤسسات المالية والاقتصادية الرئيسة في ليبيا فضلاً عن القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتفق الخبراء الليبيون على أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضغوطات بسبب الانقسام المؤسسي الناجم عن النزاع وأن ذلك له تأثير متزايد الضرر على الحياة الاقتصادية لليبيين، كما تم الاتفاق على أن أية تسوية سياسية شاملة تستلزم آلية لتوحيد السياسات والمؤسسات المالية والاقتصادية ، وناقش المشاركون في الاجتماع مقترحاً بإنشاء لجنة خبراء اقتصادية ليبية، ويجري تقديمه الآن ضمن مسار برلين ،الذي يمثل الخطوة الثانية ضمن (مبادرة النقاط الثلاث) الرامية إلى إنهاء النزاع والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا "غسان سلامة" في إحاطته أمام مجلس الأمن في 29 تموز 2019. وتتمثل الخطوة الثالثة في المسار الليبي– الليبي والذي يهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة تعالج الأزمة الليبية التي يكملها مسار عسكري وآخر سياسي[3].

يمثل "مؤتمر برلين" الذي عقد في 19 اذار 2020 ، استكمالاً للجهود الأممية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الليبية برعاية الأمين الخاص للأمم المتحدة "غسان سلامة "بشأن الأوضاع في ليبيا ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من اجل وقف الأعمال العدائية وأنهاء التحركات

(1) علي بردى وخالد محمود ، سلامة يدعو الليبيين لإطلاق مسار أجراء انتخابات في الربيع المقبل , صحيفة الشرق الأوسط, عدد 14592, 10كانون الثاني 2018.

(2) ايمن شبانة , الصراع الليبي .. عوامل التصعيد ومآلات التسوية ، مصدر سبق ذكره , ص 75.

(3) بعثة الأمم المتحدة تعقد اجتماعاً للخبراء الاقتصاديين الليبيين لمناقشة إنشاء لجنة خبراء لتوحيد السياسات والمؤسسات المالية والاقتصادية ، الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "UNSMIL" , 7 يناير 2020 ، متاح على الموقع : https://unsmil.unmissions.org ، تاريخ الزيارة : 6شباط 2021 .

العسكرية ، التأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب في ليبيا، وتنفيذ حظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن 1970 عام 2011 [1].

شهد مسار إدارة الأمم المتحدة الأزمة جمودا ملحوظا منذ استقالة ممثلها غسان سلامة أذار 2020، وعدم اكتمال الاستعدادات لعقد " المؤتمر الوطني الذي كان مقررا قبيل أقدام الجنرال خليفة حفتر على الهجوم على طرابلس (أبريل / نسان 2019) ، مما اسفر عن إضاعة جهود أممية مكثفة ، وتعزز هذا الجمود بعدم قدرة المنظمة على اختيار خليفة لسلامة[2].

كما أعدت بعثة الأمم المتحدة مسودة اتفاق دائم لوقف اطلاق النار في فبراير 2020 وتسهيل العودة الأمنة للمدنيين، مع وجود آلية مراقبة مشتركة وقد اتفق على أن يكون اللقاء في جنيف لاستئناف المباحثات في مارس 2020، لكن حكومة الوفاق علقت مشاركتها في أعمال هذه اللجنة بعد إعلان خليفة حفتر استهداف الجيش الوطني مستودعاً للذخيرة في ميناء طرابلس البحري في 19 شباط2020 مؤكد أن اطلاق النار من الممكن أن يتوقف ، في حال توقف المقاتلين الأتراك والمرتزقة السوريين عن دعم حكومة الوفاق ، ووقف إمدادات السلاح التركي المستمرة لطرابلس وتصفية الجماعات الإرهابية في العاصمة الليبية [3].

شارك "غسان سلامة" في جميع المؤتمرات الدولية الخاصة بليبيا التي عقدت تحت أشراف فرنسا وإيطاليا وألمانيا ، انتقد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين "أردوغان والسراج" وحضر مؤتمر برلين، وعارض أرسال قوات حفظ سلام إلى ليبيا لعدم وجود قبول لها من طرفي الصراع أو المجتمع الدولي ، ورداً على عجز مجلس الأمن عن فرض قرار حظر السلاح إلى ليبيا مؤكداً ليس اللاعبون الإقليميون فقط هم الذين يخرقون الحظر، بل أعضاء في مجلس الأمن، وهذا يشير إلى أن مصداقية الأمم المتحدة على المحك" [4]، وقبل استقالته في 2 مارس 2020 لأسباب صحية ، شارك "غسان سلامة" في 29 فبراير 2020 في جنيف بسويسرا أثناء جولة للمسار السياسي لليبيا ، وعقدت بناء على مخرجات مؤتمر برلين ومن خلالها

(1) سامية بيبرس , مصدر سبق ذكره ، ص4.

(2) محمد عبد الكريم احمد , مستقبل الدولة الليبية: مسارات التسوية وتهديدات المحاصصة ، صحيفة العربي الجديد, العدد 2221 ، لندن ، 30 سبتمبر 2020.

(3) أبو بكر الدسوقي , ما بين الصخيرات وبرلين: ليبيا إلى أين ؟, مجلة السياسية الدولية , المجلد 55 , العدد 220 , مركز الأهرام ، القاهرة ، 2020, ص 72 .

(4) وليد عبد الرحمن ، سلامة ينتقد اتفاقات السراج – أردوغان ويحذر من "تسريع التدويل" , صحيفة الشرق الأوسط , العدد 15008 ، 31 ديسمبر 2019.

حذر سلامة من مخاطر تحول الحرب الليبية إلى حرب إقليمية ، بسبب وجود اطراف إقليمية تشترك من قريب أو بعيد بهذا القتال ، وعدم التزام بقرارات مؤتمر برلين بوقف اطلاق النار [1].

برغم التغير الحادث بأليات عمل بعثة الأمم المتحدة في 2019، كان المبعوث السابق مارتن كوبلر ، حريصاً على توفير فرص الحوار بين الفرقاء وبناء قدراتها السياسية ، فأن المبعوث (غسان سلامة) ، احدث تحولاً مباشراً في نمط التسوية السياسية ، من خلال طرح مبادرات وجداول زمنية ، ألا أن تلك المحاولات باءت بالفشل ولم تخلق توافق بين الأطراف المختلفة ، وفشلت في تفعيل (خريطة طريق) لعدم الالتزام بالطابع الداخلي لعملية التسوية السياسية ، مما يستوجب إعادة النظر في محددات التسوية ، استناداً إلى ديناميكيات الصراع ، واستناداً إلى الدروس المستفادة من مبادرات التسوية السابقة (اتفاق الصخيرات ديسمبر 2015 ، اجتماعات باريس يوليو 2017 ، مؤتمر باليرمو نوفمبر 2018، محادثات موسكو 13 يناير 2020، مؤتمر برلين 19 يناير 2020) [2].

المرحلة السابعة : ستيفاني ويليامز بعد استقالة "غسان سلامة" ، تم تعين "**ستيفاني ويليامز**" كمبعوثة بالنيابة ، وكانت قد شغلت منصب نائباً للشؤون السياسية ، فضلاً عن شغلها منصب سفيرة للولايات المتحدة في ليبيا ، وتزامن وصولها مع مواصلة تركيا أرسال مزيد من المسلحين وعجز مالي بسبب وقف تصدير النفط الليبي إلى الخارج[3].

في 20 كانون الثاني/يناير 2021 اجتمعت الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المعنية بالشؤون المنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، ممثلة بـ(الاتحاد الأفريقي ، فرنسا ، إيطاليا ، تركيا والمملكة المتحدة) وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مع اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ، وحثت الرئاسة المشتركة القادة السياسيين الليبيين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع تنفيذ وقف إطلاق النار، وإعطاء الأولوية لفتح الطريق الساحلي بين أبو قرين وسرت، فضلاً عن الإعادة الفورية لجميع

(1) علي بردي ، استقالة غسان سلامة من مهمته في ليبيا انتكاسة لجهود السلام , صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 15071 ، 3 مارس 2020.

(2) إيمان زهران ، مصدر سبق ذكره ، ص92.

(3) Michelle Nichols , U.N. Chief Guterres Tries Again To Appoint A Libya Mediator , Reuters , 15 January 2020 , Available At : https://www.reuters.com/article/us-libya-security-un-idUSKBN29K0OL ,

المقاتلين الأجانب والمرتزقة ، وأكدت الرئاسة المشتركة مجدداً التزامها بتيسير عمل اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) من خلال تعزيز التعاون والدعم المستمر للعملية السياسية [1].

في تطور أخر للأمم المتحدة جمعت في تشرين الثاني (75) مشاركاً ليبياً في حوار سياسي في تونس بهدف وضع خارطة طريق للانتخابات العامة على أن تجري في أواخر كانون الأول 2020 لقيادة حكومة انتقالية موحدة جديدة يتم التصويت على المرشحين في أوائل شباط من اجل أنهاء حالة الانقسام التي تعيشها ليبيا منذ عام 2014 بين حكومتين متنافستين في العاصمة طرابلس في غرب البلاد وشرقها ، وعقد ملتقى الحوار السياسي الليبي في 2 كانون الأول 2020[2].

أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 19 كانون الثاني 2021 ، بدء فترة تقديم الترشيحات لمناصب المجلس الرئاسي المؤلف من ثلاث أعضاء ورئيس الوزراء ، والتي ستستمر أسبوعاً واحداً وتنتهي في 28 يناير ، وطالبت اللجنة العسكرية (5+5) بمشاركة ممثلين من (فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، إيطاليا وتركيا) من الطرفين يوم 20 يناير بالآتي : [3]

- خروج جميع القوات الأجنبية وكذلك المرتزقة في البلاد فوراً .
- تفعيل حظر السلاح إلى ليبيا والالتزام والتقيد به ، توقيع عقوبات على المعرقلين لتنفيذ الاتفاق سواء دول أو أشخاص .
- فتح الطريق الساحلي بين الغرب والشرق والزام الدول الراعية للاتفاق وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا بتنفيذ بنود هذا الاتفاق وأحالته إلى مجلس الأمن بإصدار قرار ملزم تحت الفصل السابع لتنفيذ جميع ما ورد في مخرجات مؤتمر برلين [4].

ووفق الأمم المتحدة لايزال حظر التسليح المفروض على ليبيا يتعرض للانتهاك حسب ما صرحت مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة " ستيفاني وليامز "، مع استمرار وصول طائرات الشحن إلى شرق البلاد

---

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجموعة العمل المعنية بالشؤون الأمنية والمنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا تؤكدان دعمهما الكامل لالتزام اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار ، الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "UNSMIL"، 23 يناير 2021 ، متاح على الرابط : https://unsmil.unmissions.org .

(2) الأمم المتحدة تحدد موعدا لاختيار حكومة انتقالية في ليبيا ، أخبار العالم العربي (RT Arabic) ، 22 يناير 2021, متاح على الرابط : https://arabic.rt.com ، تاريخ الزيارة : 7 فبراير 2021.

(3) ليبيا..خطوات متسارعة في اتجاه أجراء انتخابات عامة نهاية العام، RT Arabic, 22 يناير 2021، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1195055-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/ ، تاريخ الزيارة : 7 فبراير 2021.

(4) ليبيا ... خطوات متسارعة في اتجاه أجراء انتخابات عامة نهاية العام , مصدر السابق

وغربها ، حيث قدرت الأمم المتحدة في كانون الأول بنحو (20 الف) عدد المرتزقة والعسكريين الأجانب المنتشرين في ليبيا دعماً لمعسكري النزاع ، وأحصت الأمم المتحدة (10) قواعد عسكرياً تأوي جزئيا أو بشكل كامل قوات أجنبية في ليبيا على هذا الأساس طلب الرئيس الأمريكي الجديد "جو بايدن" في 28 كانون الثاني 2021 من خلال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة " ريتشارد ميلز"، من تركيا وروسيا الشروع فوراً في سحب قواتهما من ليبيا بما يشمل القوات العسكرية والمرتزقة[1].

في 16 كانون الثاني 2021 اعلن الأمين العام تعيين "**يان كوبيش**" مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة في ليبيا خلفاً لـ "غسان سلامة" [2]، الذي استقال في أذار 2020، شغل يان منصب وزير خارجية سلوفاكيا سابقاً ، وترأس البعثة الأممية في العراق للمدة (2015 – 2018)، وفي أفغانستان للمدة (2011 – 2015)، واقترح الأمين العام "أنطونيو غوتيريش" اسم كوبيتش على مجلس الأمن ، وستفرض عليه مهماته الجديدة تدعيم وقف أطلاق النار في ليبيا وتأكيد انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من بلد يشهد تدخلات خارجية [3].

في اطار جهود التواصل مع الأطراف الليبية لضمان تنفيذ خارطة الطريق التي اتفق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس ، التقى المبعوث الأممي الجديد بعدد من أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وناقش معهم الترتيبات اللازمة بغية أجراء الانتخابات العامة في 24 كانون الاول 2021 التي ستتيح للشعب الليبي انتخاب ممثليهم واستعادة الشرعية الديمقراطية وتوحيد مؤسساتهم [4].

ترتيباً لذلك يتبين أن مبعوثي الأمم المتحدة إلى ليبيا لا يصمدون كثيراً في أداء المهمة المكلفين بها ، وهي التوصل إلى تسوية سلمية وحل الصراع بين الأطراف ووقف اطلاق النار الذي اندلع منذ أسقاط (نظام القذافي) ومازالت الأزمة الليبية مستمرة بصراعاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الأطراف الليبية بالرغم من توافد المبعوثين الأمم المتحدة أذ أن الضعف ليس في المبعوثين الأمميين وبرامجهم،

(1) واشنطن تطلب سحب القوات الروسية والتركية من ليبيا فوراً, صحيفة الشرق الأوسط , 28 يناير 2021، متاح على الموقع : https://aawsat.com/ ، تاريخ الزيارة : ب13 شباط 2021.

(2) السلوفاكي كوبيتش مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة إلى ليبيا ، صحيفة الشرق الأوسط ، 16 يناير 2021 ، متاح على الموقع : https://aawsat.com/ ، تاريخ الزيارة : 7 شباط 2021.

(3) أحمد جمعة ، تعيين الدبلوماسي يان كوبيتش مبعوثاً أممياً جديداً إلى ليبيا , اليوم السابع , 22 فبراير 2021، متاح على الموقع : https://www.france24.com/ar ، تاريخ الزيارة : 13 اذار 2021.

(4) المبعوث الأممي لدى ليبيا يشدد على أجراء الانتخابات كانون الاول المقبل ، اليوم السابع , 16 يناير 2021، متاح على الموقع : https://www.youm7.com ، تاريخ الزيارة : 13 شباط 2021.

واختياراتهم للمسارات بهدف تحقيق حل سياسي للأزمة الليبية بل المشكلة في الأطراف الليبية المتصارعة ومن يدعمهم من القوى الإقليمية والدولية .

ثانياً : قرارات الأمم المتحدة في الحرب الليبية

وجدت منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن التابع لها ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لحل الأزمة الليبية ، لاسيما أن استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية ، كما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية ، وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الأنسان [1]، لذلك صدر مجلس الأمن قرارين بموجب الفصل السابع، وهما القرار المرقم بـ (1970) والقرار المرقم بـ (1973)، على اثرهما حقق التدخل العسكري الدولي لأغراض إنسانية هدفه أنهاء معاناة الشعب الليبي من هذا النظام ، وجاء قرار مجلس الأمن (1970)، في 26 شباط عام 2011، وفيه أدان المجلس بشكل واضح النظام الليبي ، واستعمال القوة ضد المدنيين ، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأنسان ، وفرض مجموعة من العقوبات ، ومن بينها : [2]

- إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية ، طالباً من النظام الليبي الامتثال والتعاون مع المحكمة.
- حظر السفر على القذافي وأبنائه وعدد من أركان النظام .
- حظر تصدير السلاح إلى ليبيا .
- تجميد أصول ستة أشخاص : القذافي وخمسة من أبنائه .

كان هذا القرار بمثابة المرجعية الدولية لإرساء مبدأ "مسؤولية الحماية [*] Responsibility To Protect"، لجعل مسألة التدخل الدولي مشروعاً، لكن هذا القرار فشل في إيقاف (نظام القذافي) عند حده

---

(1) عاشور شوايل , تداعيات الربيع امنياً على ليبيا "واقع ورؤية" , ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية , مركز كارنيغي للشرق الأوسط , واشنطن , 2014, ص3.

(2) للمزيد ينظر : وثيقة مجلس الأمن ، القرار رقم (1970) ، الجلسة رقم 6491 المعقودة بتاريخ 26 فبراير 2011.

(*) شهد عام 2011 إقرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييد مبدأ "مسؤولية الحماية " بالإجماع , فقد كان أول تفعيل لمبدأ التدخل الإنساني بعد انتهاء الحرب الباردة والذي تمثل في إصدار قرار مجلس الأمن رقم 688 في 5 نيسان 1991 الخاص بحماية الأكراد في شمال العراق , وقرار رقم 794 في 3 كانون الأول عام 1992 الخاص بالتدخل في الصومال , وقرار مجلس الأمن رقم 808 في شباط 1993 لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا , وقرار رقم 955 في 8 تشرين الثاني 1994 لمحاكمة مجرمي حرب في رواندا ، ويؤكد مبدأ مسؤولية الحماية انه في حالة قيام الدولة بارتكاب جرائم جماعية ضد مواطنيها أو فشلها في حماية مواطنيها من مثل هذه الجرائم يكون على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التدخل عند الضرورة لحماية أرواح المدنيين , ويعود هذا المبدأ "مسؤولية الحماية" إلى تقرير

نتيجة لتدهور الأوضاع الميدانية وتزايد القلق الدولي بشأنه وتصاعد حدة العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين اصدر مجلس الأمن بتاريخ 17 اذار 2011 القرار رقم (1973) [1].

قد أسهم المندوب الدائم لليبيا في الأمم المتحدة "عبد الرحمن شلقم" في تبني القرار، الذي أعلن انفصاله عن النظام وشن حملة على القذافي ، بعد أن أكد ولاءه لسيف الإسلام ، وبقي في منصبه [2]، الذي سمح باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية فجاء الغزو البري لحماية المدنيين في ليبيا وافقت على القرار 1973 (10 دول) وهي (فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، البرتغال ، إفريقيا الجنوبية ، البوسنة والهرسك ، نيجيريا، الغابون ، لبنان)، رغم تحفظ روسيا والصين ، كان وراءه مقاصد سياسية واقتصادية في مقدمتها سعي الدول المتنفذة للحصول على المغانم النفطية الليبية وإعادة بناء البنية التحتية [3]، وينص القرار على عدة نقاط ابرزها : [4]

1. فرض منطقة حظر جوي في ليبيا واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والتي تتضمن القيام بإجراءات منفرد من جانب دولة أو بالتنسيق مع منظمات بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.
2. حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين ، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية .
3. مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية (بما في ذلك الرحلات التجارية) بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها .
4. ضمان مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية.
5. استبعاد التواجد الميداني للقوات الأجنبية في ليبيا ، أذ ارتكزت قوات التحالف في منطقة البحر المتوسط وأوروبا ، من خلال الغواصات المتكونة من البحرية (الكندية ، الفرنسية ، اليونانية ،

اللجنة الدولية التي أنشأتها الحكومة الكندية في العام 2000 والذي جاء في العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة والحث على التحول من مفهوم (السيادة المطلقة) إلى مفهوم (السيادة كمسؤولية) , لذا ظهرت فكرة مسؤولية الحماية كمبدأ قائم بذاته , وتم تنفيذ مسؤولية الحماية في ليبيا , من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة , بإصدار القرار رقم (1970) في 2011. للمزيد ينظر نور الهدى بن بثقة , اشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012- 2016,اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة), جامعة الجزائر 2017,3, ص ص 176- 177

(1) عاشور شوايل , مصدر سبق ذكره , ص3.

(2) أنطوان بصبوص , التسونامي العربي , ترجمة : جورج كتورة ، الشركة اللبنانية للنشر ، بيروت , 2011، ص 168 .

(3) مالك دحام متعب , متغير النفط واثره في استراتيجية التدخل الغربي في ليبيا ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢, ص102.

(4) للمزيد ينظر : وثيقة مجلس الأمن ، القرار رقم (1973) ، الجلسة رقم 6498 المعقودة بتاريخ 17 اذار 2011.

البريطانية ، الإسبانية والأمريكية) في حين تمركزت القواعد الجوية التي بدأت بتطبيق الحظر وشن هجمات على كتائب معمر القذافي في 19 مارس 2011، في كل من (بلجيكا ، كندا ، الدنمارك ، فرنسا ، إيطاليا ، وقطر) كطرف عربي وحيد مشترك ، فضلاً عن (النرويج ، إسبانيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية) [1].

امتنعت كل من (البرازيل وألمانيا وروسيا والصين والهند) عن التصويت لصالح القرار 1973، ولم تستخدم الصين حق النقض إذ قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية "جيانغ يو" ان حكومتها اتخذت قرارها بعد مناشدة من جامعة الدول العربية ، لكنهم لم يتوقعون هذا الحجم الهائل من الغارات الجوية [2].

في القرار (1973) المادة (42) الصادر عن مجلس الامن، لم تنص بصورة واضحة وصريحة على التدخل العسكري في ليبيا ، وإنما اقتصر على فرض حظر الطيران على الأجواء الليبية يرى (آيفو – دالدار وجيمس ستافرد) أن استخدام عبارة كل الوسائل الضرورية تدل وتشير إلى استخدام القوة ، وعلى الرغم من استناد القرارين 1970 و1973 إلى مسؤولية الحماية ألا انهما تميزا بالغموض وعدم الدقة في فحواهما بالنسبة لبعض التدابير المقررة ، أذ يذهب مؤيدو مشروعية التدخل الإنساني في ليبيا إلى أن مجلس الأمن قد استند في قراراته إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، أذ أشارت ديباجة القرار 1973 أن (الحالة في ليبيا ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويرى المجلس أن الهجمات الواسعة النطاق التي تشن في ليبيا على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الأنسان) ، وهذا يدل على أن النظام الليبي قد فقد شرعيته وان التدخل العسكري في ليبيا جاء مطابقاً للشرعية الدولية [3] فضلاً عن ذلك اتخذت الأمم المتحدة قرارات كثيرة بشأن الأزمة الليبية ، ففي 16 أيلول 2011 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (2009) الذي ينص على أنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية قدرها ثلاثة اشهر ، ولقد لخص القرار مهام هذه البعثة : [4]

(1) نور الهدى بن بتقة ،مصدر سبق ذكره , ص 177 .

(2) فيجي براشاد ، مصدر سبق ذكره , ص ص 275–276.

(3) حيدر موسى منخي القريشي , اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية : دراسة العراق وليبيا أنموذجاً , ط1 , المركز العربي, القاهرة , 2018 ص 289– 290.

(4) ينظر : وثيقة مجلس الأمن ، القرار رقم (2009) ، الجلسة رقم 6620 ، المعقودة بتاريخ 16 أيلول 2011.

1. استعادة الأمن والنظام العالمي وتعزيز سيادة القانون .
2. أجراء حوار سياسي يضم الجميع ، وتعزيز المصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية .
3. تقرير حقوق الأنسان وحمايتها ، لاسيما بالنسبة لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة ودعم العدالة الانتقالية.
4. بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الخاضعة للمسائلة واستئناف الخدمات العامة
5. اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء النهوض والتقدم الاقتصادي .
6. تنسيق الدعم قد يطلب من الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية حسب الأطراف.

في 27 تشرين الاول2011 ، اصدر القرار رقم (2016) الذي يرحب فيه بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا ، ويتطلع إلى سرعة أنشاء حكومة انتقالية ممثلة وشاملة للجميع في ليبيا .

في 31 أكتوبر 2011 اصدر المجلس القرار رقم (2017)، الذي يهيب بالسلطات الليبية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ، وضمان التحفظ عليها بالشكل المناسب ، والوفاء بالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار من خلال التنفيذ الكامل للخطط التي وضعتها في هذا الصدد ، وشددت على ذلك في القرار اللاحق رقم (2022) الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 2011 الذي يتضمن محتوى هذا القرار على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، ويرحب بأنشاء الحكومة الانتقالية في ليبيا في 22 نوفمبر 2011 [1].

بتاريخ 12 مارس 2012 أصدر قراراً ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة 12 شهرا أخرى ، وفي مارس 2013 أصدر قراراً أخر (2095) ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة 12 شهراً أخر .

كما اصدر المجلس في 18 اذار2014 القرار رقم (2146) الذي يدين محاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا ، ويجيز للدول تفتيش السفن في البحار العليا ، فضلاً عن ذلك أكد على ضرورة سرعة التحرك الوقائي لشن هجمات مضادة ضد مواقع تمركز داعش بالمدن الليبية [2].

(1) للمزيد ينظر : وثيقة مجلس الأمن ، القرار رقم (2022) ، الجلسة رقم 6673 ، المعقودة بتاريخ 2 ديسمبر 2011.

(2) عماد حمدي , ليبيا .. وإعادة تمركز داعش : المخاطر ومسارات المواجهة السياسية الدولية , مجلة السياسة الدولية ، المجلد 51 , العدد 204 , 2016 ، ص 185.

في سياق الأوضاع المتأزمة والاقتتال الدائر بين القوى المتصارعة في ليبيا اصدر مجلس الأمن في 27 اب2014 القرار رقم (2174) الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وقيام مؤسسات الدولة بمهامها والدخول في حوار سياسي شامل وملاحقة كل من يخطط أو يوجه أو يرتكب أفعالا تنتهك القانون الدولي أو حقوق الإنسان في الدولة وكل من يقف وراء هجمات جوية أو برية أو مهاجمة الموانئ البحرية في ليبيا أو ضد مؤسسة الدولة الليبية أو ضد أي بعثة أجنبية ، وتشمل الملاحقة كل من يقدم الدعم للجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للنفط الخام وموارد الدولة الطبيعية [1]. ويكتسب القرار أهميته في انه يأتي في مرحلة نزاع حول دستورية سلطات الدولة السلطات التشريعية والتنفيذية ، واندلاع صراع مسلح في طرابلس وبنغازي يتطلب وضع حلول للأزمة السياسية المعقدة [2].

في 10 ايلول 2015 اصدر مجلس الأمن القرار (2238) الذي يقرر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لغاية 15 أذار 2016 .

في القرار مجلس الأمن (2259) الذي صدر بتاريخ 22 كانون الاول 2015 رحب المجلس بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي الذي عقد في 17كانون الاول 2015، ويدعو إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني بأشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر ، الذي أكد على أن اتفاق الصخيرات يؤسس لانتقال سياسي سلمي في ليبيا ، وهو السبيل الوحيد لأنهاء النزاع في ليبيا [3].

كما قرر المجلس في القرار رقم (2291) الصادر في 9 يونيو 2016 تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 كانون الاول 2016 ، وفي القرار (2362) الصادر في 27 حزيران 2017، تم تمديد ولاية فريق الخبراء إلى 15 تشرين الثاني 2018 ؛ وفي القرار رقم (2376) الصادر في 14 ايلول2017 تم تمديد ولاية بعثة الأمن المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 سبتمبر 2018.

بتاريخ 11 حزيران 2018 ، اصدر مجلس الأمن القرار (2420) القاضي بتمديد حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا لمدة 12 شهراً ، كما قرار في 13 ايلول 2018 تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 ايلول 2019 وفق ما جاء في قراره رقم (2434) ، كما اصدر المجلس القرار رقم

(1) للمزيد ينظر : وثيقة مجلس الأمن ، القرار رقم (2174) ، الجلسة رقم 7251 ، المعقودة بتاريخ 27 أغسطس 2014.

(2) خيري عمر، دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص4.

(3) جيهان عبد السلام عوض , مصدر سبق ذكره ، ص160.

(2441) الذي قرر فيه تم تمديد ولاية فريق الخبراء إلى 15 شباط 2020 ، وفي القرار رقم (2486) تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 ايلول 2020.

في 11شباط 2020 تبنى مجلس الأمن القرار رقم (2509)، القاضي بتمديد نظام العقوبات المفروضة على ليبيا وأيدته 14 دولة من أصل 15 عضواً ، بعد امتناع روسيا عن التصويت عليه ، كما تبنى في الجلسة ذاتها القرار رقم (2510) الخاص بوقف اطلاق النار في ليبيا والذي قدمت مسودته المملكة المتحدة بعد مشاورات استمرت ثلاثة أسابيع ، وبموافقة 14 عضواً، وامتناع روسيا عن التصويت، وشدد القرار على الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة ووحدة الأراضي الليبية ، كذلك يؤكد على الدعم القوي للجهود التي يقودها المبعوث الأممي الخاص في ليبيا "غسان سلامة" لإنهاء الأزمة بين الأطراف المتحاربة ، وقد طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة "انطونيو غوتيريش" بتقديم تقرير مرحلي خاص بشأن المقترحات حول رصد وقف فعال لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة ، كذلك تقديم تقرير بشأن التقدم المحرز حول عمل لجنة المتابعة الدولية التي دعا لها مؤتمر برلين ، فضلاً عن ذلك أكد القرار رفضه للحل العسكري في ليبيا ، ومنع أي تدخل أجنبي في الصراع المسلح أو في شؤون ليبيا الداخلية ، الالتزام بحظر التسليح ، وأهمية الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية بقيادة وملكية الليبيين انفسهم [1].

وفي 15 ايلول 2020 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2542 بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 ايلول 2021 .

ثالثاً_ المشاهد المستقبلية لدور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية

مارست الأمم المتحدة دوراً بارزاً في الأزمة الليبية ، فقد واكبت الأزمة منذ ظهورها وتطوراتها حتى اليوم الحاضر، أذ تمثل دورها في أرسال مبعوثين وممثلين عنها لإيجاد نقاط مشتركة بين أطراف الأزمة بهدف حلها وتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا ، كما قامت الأمم المتحدة بإصدار العديد من القرارات ، وكذلك المشاركة في المؤتمرات الدولية المعنية بالأزمة الليبية ، ونظراً لأهمية دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية في الأزمة الليبية ، لابد من رسم مشاهد مستقبلية لتوضيح مستقبل دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية في ظل المعوقات والتحديات المختلفة والمتزايدة في ليبيا .

(1) ليبيا : مجلس الأمن يتبنى قرارا يدعو إلى وقف اطلاق النار وضرورة التزام الأطراف بتعهداتها في برلين , صحيفة أخبار الأمم المتحدة , عدد (15051), 12 شباط / فبراير 2020.

وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، الأول يتناول مشهد تراجع دور الأمم المتحدة في ليبيا فشلها في تحقيق تسوية سلمية ، أما المطلب الثاني يستعرض مشهد زيادة الدور ونجاح التسوية وحل الأزمة الليبية ، وبالنسبة للمطلب الثالث فسيكون بعنوان مشهد البقاء (الاستمرارية) المتمثل باستمرار الأزمة الليبية مع استمرار جهود الأمم المتحدة في ليبيا .

المطلب الأول : مشهد التراجع (تراجع دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية)

تعد الأزمة الليبية من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة العربية ، فهي لم تعد أزمة بين طرفين ليبيين، بل تحولت إلى حرب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية ، كما أنها ليست أزمة سياسية بل وكذلك أزمة أمنية ، لاسيما بعد أنتشار السلاح واندلاع حرباً أهلية بين أطرافها ، على الرغم من الدور البارز الذي مارسته الأمم المتحدة في الأزمة الليبية منذ بداية الأزمة حتى اليوم (عشر سنوات) ، ألا أنها حتى الأن لم تستطيع تسوية الأزمة وأنهاءها ، لذلك من المحتمل أن يتراجع دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية ، وبذلك تعلن فشلها في تحقيق تسوية سلمية . فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة الدبلوماسية منها والقانونية وكذلك العسكرية ، ألا أنها لم تجدي نفعاً ولا زالت جهودها مستمرة لإيجاد حل للأزمة ، فقراراتها أغلبها لم يتم تطبيقها ، كما أن مبعوثيها فشلو في أرساء دعامة أساسية للتفاوض بين الأطراف ، على الرغم من مبادراتهم المتميزة مساعيهم المستمرة .

في ظل فشل جهودها في تسوية الأزمة الليبية ، من المتوقع تراجع دور الأمم المتحدة في الأزمة ، كنتيجة حتمية لفشلها المتكرر في حل هذه الأزمة ، فالخلافات بين أطراف الأزمة كثيرة ويصعب أيجاد توافق بينهم وكأن الطرفين يلعبون (لعبة صفرية) بالتالي حد من أمكانية إيجاد حلول سريعة ، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي أضعفت من فاعلية دور المنظمة وفرصها في إيجاد حل للأزمة ، وقد يفسح هذا التراجع المجال للقوى الإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية بما يخدم مصالحها .وهناك عدة مبررات تدعم مشهد التراجع وفشل دور الأمم المتحدة في ليبيا ، فضلاً عن وجود محددات تحد من تحقيق مثل هذا الاحتمال ، وسنوضح ذلك فيما يأتي :

المطلب الثاني : مشهد تطور دور الأمم المتحدة

يمثل تطور دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية احتمالاً وارداً ونجاحها في إيجاد تسوية سلمية من أكثر المشاهد تفاؤلاً ، فمن المتوقع في المستقبل زيادة دور الأمم المتحدة ونجاح محاولاتها لتسوية الأزمة الليبية ، وهذا نابع من غايتها الأساس التي أنشأت من أجلها وهي حفظ السلم والأمن الدولي ، بالتالي فهي مجبرة للعمل لإيجاد حلول للأزمات والنزاعات الدولية ، وهناك عدة احتمالات لنجاح الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية ، وهذه الاحتمالات هي :

الاحتمال الأول : التسوية السياسية : يمثل احتمال الحل السياسي أفضل الحلول ، على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها ، فالأساليب الدبلوماسية هي الأكثر سلمية ، حسب ما أشارت له المادة (3/2) من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على " وجوب التماس الحل السلمي في المنازعات الدولية على النحو الذي لا يعرض السلم والأمن الدولي للخطر ، وينبغي بدء اعتماد الوسائل الآتية (المفاوضات، التحقيق ، الوساطة ، التوفيق ، التحكيم ، والتسوية القضائية) أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار ، وقد منح الميثاق لمجلس الأمن اختصاص دعوة أطراف النزاع للتسوية السلمية إذا رأى ضرورة لذلك (المادة 33) [1]،بالتالي فأن الأمم المتحدة ماضية في استخدام الأدوات السلمية لحل الأزمة .

فالدور الأممي الأخير في ليبيا من الأهمية بحيث لا بديل عنه ، وقد بدا واضحاً معالمه في جنيف من خلال ما حققه وفد اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق على وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة هذا الاتفاق وصفته المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز بأنه علامة فارقة ومهمة للشعب الليبي ، آملة أن ينجح هذا الاتفاق في عودة آمنة تنهي معاناة الليبيين ، وتمكن المهاجرين والنازحين من العودة إلى ديارهم ، وأكدت على ضرورة أن يغادر جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا في غضون 3 أشهر من توقيع الاتفاق ، وتظهر مصداقية طرفي الاتفاق عندما طلبا رفع الاتفاق إلى مجلس الأمن الدولي ،

(1) ينظر : الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، سان فرانسيسكو ، 26 حزيران 1945 .

اعتماد قرار ملزم لكل الجهات بوقف دائم لإطلاق النار ، وأن تستخدم العقوبات الدولية ضد من يعرقل تنفيذها [1]،في هذا الإطار تتمثل أبرز الخطوات الإجرائية من أجل إنجاز الحل السياسي فيما يلي: [2]

1. الالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار ولكافة الأعمال القتالية ووقف استنزاف مقدرات الدولة.
2. حرص الأطراف الليبية على الحفاظ على وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية أو جغرافية أو قبلية.
3. توقف دول الجوار والأطراف الإقليمية عن دعم الأطراف المتنازعة بالسلاح والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية.
4. تذليل العقبات التي قد تعترض المسار السياسي والتزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي الذي يتم التوصل إليه.

الاحتمال الثاني : التسوية العسكرية : يمكن للأمم المتحدة في المستقبل أن تستخدم الأدوات العسكرية في حال فشلت المبادرات السياسية في تحقيق أهدافها المرجوة المتمثل بحل الأزمة ، فإطالة أمد الحرب في ليبيا وكثر التدخلات الخارجية ، وزيادة نشاطات الجماعات الإرهابية في ليبيا ، يمكن أن يدفع الأمم المتحدة للتدخل عسكرياً في ليبيا لحل الأزمة ، لاسيما أنها مشروعة وفق ما جاء في البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة [3].

منذ اندلاع ثورة 17 شباط2011م تبنت الأمم المتحدة مساراً لبناء الدولة في ليبيا عبر دعم العملية السياسية، وشكل توفير الحماية للثورة والنظام الجديد محور اهتمام المنظمة الدولية بجانب رفضها المستمر لفكرة التدخل العسكري، وكان من المفترض خفض دور "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، لكنه مع الأزمة الحالية زاد دورها بشكل واضح، وهو ما يثير الجدل حول اتساق السياسات الدولية مع تطلعات الثورة الليبية وقدرتها على حل الصراعات [4].

المطلب الثالث :مشهد استمرار الوضع الحالي

(1) Reuters Staff , Factbox : What does Libya's ceasefire deal contain? , Reuters , 23 October 2020 , Available At : https://www.reuters.com/article/us-libya-security-ceasefire-deal-factbox-idCAKBN27821N , Time Of Visit : 11 March 2021.

(2) سامية بيبرس , مصدر سبق ذكره ، ص7.

(3) للمزيد ينظر : الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، مصدر سبق ذكره .

(4)خيري عمر، دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب، مجلة المجتمع، الكويت، 2014،ص2.

من المتوقع بقاء الوضع على ما هو عليه ، المتمثل باستمرار دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية في ظل الشد والجذب الذي تشهده الساحة الليبية وفي ظل التحديات المستمرة ، على الرغم من أن استمرار الوضع القائم ينطوي على مخاطر جسيمة على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بينما ينطوي الحل السياسي على نتائج إيجابية كبيرة، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي قد تعترض طريقه.

الواقع أن ما أبدته الأطراف الليبية من مرونة في الحوار وتذليل العقبات في المفاوضات الأخيرة التي عقدت بتاريخ (7 ايلول 2020 م) في بوزنيقة بالمملكة المغربية تعكس بالفعل مدى جدية الفرقاء الليبيين للتوصل إلى حل سياسي وإنهاء الأزمة القائمة، إلا أنه من الأهمية أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة بدور أكثر حضوراً وفاعلية في تعاطيها مع الأزمة الليبية من خلال بذل المساعي لنزع سلاح الميلشيات المسلحة خلال إطار زمني محدد وفرض عقوبات صارمة على الأطراف الخارجية التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، وبجميع الأحوال فإن مستقبل تسوية الأزمة الليبية مرهون بالإرادة السياسية للفرقاء الليبيين ومدى جديتهم في تحقيق المصالحة الشاملة وإبداء المرونة في التعاطي مع الملفات الشائكة وتجاوز العقبات التي قد تعرقل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة [1].

ختاماً يمكن القول أن المشهد الأرجح لمستقبل دور الأمم هو أستمرار الوضع الراهن ، وهو الاحتمال الأقرب للواقع ، بسبب فشل الأمم المتحدة وأطراف النزاع في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف ، لكن على المدى البعيد من المحتمل إيجاد حل بين الأطراف لأن استمرارية الوضع الراهن لا تصب في مصلحة الأطراف ، فالنزال طال أمده وكلف الجميع تكاليف باهظة اقتصادية وإنسانية ، لذلك فالحل السلمي سيكون الحل النهاية الأفضل لجميع الأطراف . اذ جاء تدخل منظمة الأمم المتحدة في ليبيا لدواعي أمنية وانسانية بحجة حماية المدنيين والتهديد الذي شهدته بعد الحراك الشعبي 17 شباط 2011، والتي انحرفت عن مسارها السلمي واصبحت صراع مسلح

الخاتمة والاستنتاجات :

بين المعارضة ونظام القذافي ، وانتشار مختلف التهديدات داخلياً وامتدادها الإقليمي وحتى الدولي ، وكان للمصالح الاقتصادية السبب الرئيسي والدافع القوي لعملية التدخل الدولي لحل الأزمة وفرض حظر

(1) سامية بيبرس , مصدر سبق ذكره ، ص6.

الطيران الليبي بقرار من مجلس الأمن(1973)، وبتدخل حلف الناتو ، وذلك من اجل الاستحواذ على مختلف الامكانيات الاقتصادية لليبيا خاصة النفط والغاز بعد اسقاط نظام القذافي ، مما سهل عملية التغلغل لاستغلال مختلف القدرات الاقتصادية، اما على الصعيد السياسي فرغبة القوى الخارجية (الاقليمية والدولية) ، في تحديث مؤسسات الدولة ودعم الحكومة الانتقالية التي منحت تسهيلات للتواجد الأجنبي في المنطقة ،فضلاً عن سيطرة المليشيات المسلحة المتطرفة على المدن الليبية وانتشار السلاح بين القبائل فاصطدم الواقع بالتحولات غير المكتملة والصراع حول السلطة بين الاطراف المتنازعة الذي زاد من فوضوية الواقع السياسي الليبي .

وقد طالت الأزمة والحرب الليبية بعد سقوط (نظام القذافي)، رغم تكرار الانتخابات والعمليات السياسية وفق مبادرات الامم المتحدة التي باتت بالفشل المتكرر لكافة المبادرات وتباطؤ التقدم في مسار التسوية السياسية بعد عجز الأطراف الليبية عن تحقيق الحسم العسكري ، والتفاعلات الجديدة وحدة الصراعات بين محورين كبيرين محلياً ودولياً : الجيش الوطني الليبي والقوى الداعمة له وأهمها (مصر وفرنسا والامارات) وبين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والقوى الداعمة له واهمها (ايطاليا وتركيا وقطر) لذا كانت مبادرات الامم المتحدة بين التأكل او التبدل والتوجيه الى مشروطات جديدة . لكن جهود الامم المتحدة ودور المبعوثين الدوليين لم تنجح في ايجاد مخرج للأزمة الليبية ، لكثر فيها الفواعل من داخل ليبيا وخارجها اي صراع داخلي بين الاطراف الداخلية الليبية ، ومواقف الدول الاقليمية والدولية، مما جعل الأمم المتحدة عاجزة عن تسوية الأزمة الليبية والحد من انتشار الفوضى والسلاح ، لكنها تبقى مستمرة في أداء مهامها لحد اللحظة وتعيين مبعوثين جدد ضمن آليات متعددة تفسح المجال لإمكانية تحقيق هدفها الوارد في ميثاقها .

1. ان فاعلية الامم المتحدة أصبحت محكومة بمصالح القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فدورها كإطار للشرعية الدولية قد همش لحساب المصالح الامريكية بصفة خاصة ، والغربية بشكل عام ، لذلك أصبحت الشرعية الدولية بمثابة غطاء لتبرير السياسات الامريكية .
2. أدت الثورة 17 شباط 2011، في ليبيا التي انطلقت ضد نظام القذافي الى نشوء قوى قبلية ومناطقية وجهوية، وقوى ذات توجهات سياسية لم تأبه لأهمية التوافق لإنجاح المرحلة الانتقالية .
3. ظهور جملة من التحديات تواجه مهام المجلس الوطني الانتقالي خاصة فيما يتعلق بتوزيع عوائد النفط بما يرضي المكونات الجغرافية والقبلية ، وفشل المجلس في تقديم أنموذج نظام سياسي

مستقر ، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب ، الذي يتأرجح ما بين انتشار الأسلحة واشتباكات ذات طابع قبلي ، ومليشيات ثورية ،فضلاً عن ذلك الاثار السلبية لقانون العزل السياسي رقم (13) 2012 وانعكاسه على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي لليبيا

4. تميزت الثورة الليبية عن ما سبقها من الثورات في المنطقة العربية سرعة التحول من المسار السلمي الى المسار المسلح ، وما تزامن مع ذلك من مجارز دموية قاسية ، وما برز بعد سقوط نظام القذافي من تفسخ وانقسامات وفشل في المرحلة الانتقالية .
5. ان التنوع القبلي من بين اهم التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية ، ومن الصعب تجاوزها انطلاقاً من ان الليبيين يدينون بالولاء لشيخ القبيلة وخاضعون لقوانينها وليس لمؤسسات الدولة وتشريعاتها ،خاصة ان الواقع السياسي لليبيا يتميز بالتشرذم والاختلاف حد الصراع بين ميليشيات زادت الوضع تعقيداً .
6. ان الولايات المتحدة الامريكية تعتمد بصورة أساسية على نظرية الفوضى الخلاقة في ليبيا لإعادة ترتيب الاوضاع وفق المصالح الامريكية ، اذ ان ما قامت به الولايات الامريكية وحلفاها وغيرهم ضد نظام القذافي باعتباره نظاماً دكتاتورياً ومنتهك لجميع حقوق الانسان لم يكن سوى حجة واهية للتخلص من الزعيم الليبي معمر القذافي ، وتحقيق اهدافها بالهيمنة على الاراضي الليبية وثرواتها النفطية .
7. تحولت ليبيا الى ساحة لتنافس إقليمي ودولي بين دول تساند إطراف الازمة ضد بعضها البعض، حيث امتدت الزمة وتفاقمت بسبب التدخلات الاقليمية والدولية التي تسببت بها تناقصات الفرقاء.
8. من خلال تتبع المسار التطوري لتداعيات الازمة الليبية ودخول العديد من الاطراف على خط الأزمة و بروز بؤرة ارهابية التي يقودها التنظيم الإرهابي المتطرف " داعش " ليس فقط في ليبيا بل في العراق وسوريا ، كل هذه الإرهاصات تبين ان الأزمة الليبية اخذة في تصاعد حاد ومنعرج خطير ، ينبؤ بصعوبة نهايتها وصعوبة التعامل بها اذا لم تكثف الجهود نحو تحجيم وحصر اسباب التوتر والتصعيد تمهيدا للقضاء عليها ، لبناء دولة ذات مبادئ ديمقراطية .
9. كانت التجربة الليبية وما لها من اثار سلبية بشكل كبير على سير عمل (مجلس الامن) وعدم توصله الى قرار حاسم بالرغم من اصداره عدة قرارات وعقد مباحثات وجلسات حوار بين الاطراف المتنازعة للوصول الى حل للأزمة الليبية ووقف اطلاق النار بسبب حالة القتال والعنف المستمرة منذ معركة عملية كرامة ليبيا ومعركة فجر ليبيا ومعركة طرابلس ، ايضا عقدت الأمم المتحدة عدة

مؤتمرات كمؤتمر باريس وجنيف ومؤتمر برلين ومباحثات في المغرب وتونس لكن اخفقت الأمم المتحدة في محاولاتها من اجل التسوية السلمية بين الاطراف المتنازعة والوصول إلى قرار ووقف اطلاق النار والحد من انتشار السلاح ودخول المرتزقة الى البلاد .